الأردن... مطالب بالسكن الاجتماعي

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ازداد إقبال الأردنيين على الاقتراض من البنوك ومؤسسات مالية مختلفة وشركات تمويل، لغايات تملّك المساكن بكلف مرتفعة جداً، نظراً لعدم مقدرتهم على شراء الأراضي وتشييد المنازل، بسبب الأوضاع المعيشية التي يعانون منها، ويطالب العديد من المواطنين وكذا الخبراء بتنفيذ مشاريع للسكن الاجتماعي، وبتولي الحكومة والجهات المختصة مسؤولية مساعدة المواطنين على تملك المساكن ضمن آليات تخفف عنهم الأعباء المالية. وتشكل قروض الأفراد المخصصة لشراء المساكن، وفق البيانات الرسمية، حوالي 40% من إجمالي مديونية الأسر للبنوك التي تجاوزت 17 مليار دولار، إضافة إلى مبالغ أخرى لمؤسسات تمويل وشركات الإسكان التي تتيح البيع المباشر بالأقساط في بعض الحالات.

وزادت معدلات الفقر في الأردن إلى أكثر من 20% في الوقت الذي تراجعت في مستويات المعيشة، وتآكلت الدخول، وسط ارتفاع البطالة. ورأى الخبير الاقتصادي، حسام عايش، أنه جرى إطلاق العديد من المبادرات السكنية سابقاً، ولكنها لم تستمر، مثل «سكن كريم لعيش كريم»، والذي كان يتيح للمواطنين امتلاك المساكن بأسعار مخفضة وتمويل ميسر من البنوك برعاية حكومية، إضافة إلى مشاريع أخرى توقف العمل بها.

وقال عايش لـ«العربي الجديد» إن هنالك تجارب دولية حول كيفية توفير المساكن للمواطنين، لا سيما الفقراء ومتوسطي الدخل، وتساهم بالحد من الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، باعتبار أن الإيجارات تستنزف جزءاً كبيراً من مداخيل الأسر، وبعضها لا يستطيع تأمين كلفة الإيجار. وأكد أهمية إعادة إحياء بعض المبادرات وتطويرها، ومعالجة الصعوبات التي كانت تعاني منها، وتوفير نوافذ تمويلية بأسعار فائدة مخفضة وميسرة للمواطنين، تساعدهم في التغلب على مشكلة السكن. وقال خبير التأمينات والحماية الاجتماعية موسى الصبيحي في منشور على «فيسبوك»، إن فكرة السكن الاجتماعي (Social Housing) تبدو إحدى أهم الأفكار التي يسهم تطبيقها في تخفيف وطأة الظروف المعيشية الصعبة عن فئات واسعة في المجتمع، ولا سيما فئة المتقاعدين ذوي الرواتب المنخفضة والمتوسطة، وكذلك فئة العمال والمستخدمين ذوي الحد الأدنى للأجور، وممن يجدون صعوبة بالغة في العثور على سكن خاص صحي ومناسب. وأضاف أن فكرة «السكن الاجتماعي» مهمة ولامعة، ومن المهم أن تتولّى تنفيذها الدولة أو مؤسساتها الكبرى، بهدف توفير سكن ميسور التكلفة للفئات محدودة الدخل. وقال إن هذه التجربة معمول بها في مدينة فيينا، عاصمة النمسا، من خلال بلديتها التي استطاعت أن توفر 220 ألف شقة مستأجَرة اجتماعياً لمحدودي الدخل من مواطنيها، بكلفة تعادل ثلث ما يدفعه نظراؤهم المستأجرون في لندن أو باريس أو دبلن.

ونظراً لارتفاع الكلف المالية وقيمة الأقساط الشهرية، فقد سجل ارتفاع في حالات التعثر لعدد كبير من المقترضين، وجرى الحجز على منازلهم وطرحها للبيع في المزاد العلني، بقرارات قضائية لسداد الديون. ووفقاً لمستثمرين في قطاع الإسكان، فإنّ إطلاق مبادرة للسكن الاجتماعي ستكون لها انعكاسات على الاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال تنشيط مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

متجر لشركة سامسونغ الكورية الجنوبية في هونغ كونغ (Getty)

الرقائق تقود صادرات كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات رسمية أنّ صناعتي أشباه الموصلات والسيارات قادتا صادرات كوريا الجنوبية في الربع الثاني من العام الجاري، فقد استحوذتا على أكثر من 35% من إجمالي الصادرات. وبلغت القيمة الإجمالية لصادرات الرقائق والسيارات 54,3 مليار دولار في الفترة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/حزيران، وفقاً لما نقلت وكالة يونهاب، أمس، عن رابطة التجارة الدولية الكورية. واستحوذت صادرات الرقائق وحدها على 23,5% من إجمالي الصادرات، بينما شكلت صادرات السيارات 12,1%. وكانت صادرات الرقائق قد تجاوزت سقف 20% من إجمالي الصادرات لأول مرة في الربع الأخير من عام 2017، قبل أن تنخفض إلى 15,7% و16,4% في الربعين الأول والثاني من العام الماضي على التوالي، بسبب التباطؤ في صناعة الرقائق العالمية. لكنّها انتعشت مع تعافي الطلب العالمي مجدداً مدفوعاً بنمو أسواق الذكاء الاصطناعي.

أخبار مختصرة

ارتفاع بورصة قطر

أغلق مؤشر بورصة قطر تداولاته، أمس، مرتفعاً بواقع 24,31 نقطة، أي بنسبة 0,24%، ليصل إلى مستوى 10077,32 نقطة، وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا». وجرى خلال الجلسة تداول نحو 118 مليون سهم مقابل حوالي 221,34 مليون ريال (60,6 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 8443 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 33 شركة، في حين انخفضت أسهم 15 شركة أخرى، وحافظت ثلاث شركات على أسعار إغلاقها السابق. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المقيدة نحو 581,77 مليار ريال، مقارنة بحوالي 580 ملياراً في الجلسة السابقة.

هيكلة ديون في «أكوا باور» السعودية

أعلنت شركة أكوا باور في إفصاح للبورصة السعودية، أمس الأحد، أنها توصلت هي وشركات تابعة إلى اتفاق لإعادة هيكلة الديون والملكية في «أكوا غولك» في تركيا، وهي شركة مملوكة لأكوا باور بشكل جزئي غير مباشر.

وذكرت الشركة في الإفصاح أنّه «توصلت شركة اكوا باور وشركاتها التابعة ذات الصلة إلى اتفاقية مع المقرضين الرئيسيين ومساهمي الأقلية لشركة اكوا غولك، ستحوّل (بموجبها) القروض المستحقة، وفقاً لأحكام اتفاقية المساهمين وشروط التحويل، إلى ملكية في شركة اكوا غولك».

نمو اشتراكات الهاتف المحمول في عُمان

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان ارتفاع اشتراكات الهاتف المحمول آجل الدفع بنسبة 9% خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، إذ بلغ عددها حوالي 1,88 مليون اشتراك. وانخفض عدد اشتراكات الهاتف المحمول مسبق الدفع بنسبة 4,5% ليصل إلى حوالى خمسة ملايين اشتراك، وفق ما نقلت وكالة الأنباء العمانية أمس. وسجل عدد الاشتراكات النشطة للإنترنت ذي النطاق العريض بالهاتف المحمول نحو 5,8 ملايين اشتراك بنهاية يونيو/حزيران.

مصر والصندوق و8 سنوات من الحصاد المر

مصطفى عبد السلام

قبل ثماني سنوات انخرطت حكومة مصر في مفاوضات جادة مع صندوق النقد الدولي استهدفت الحصول على قرض ضخم تستخدم حصيلته في تهدئة سوق الصرف الهائج، وتغطية عجز الموارد الدولارية والذي تعمق بسبب تكلفة تفريعة قناة السويس والبالغة ثمانية مليارات دولار وتداعيات حادث سقوط الطائرة الروسية. وتوجت المفاوضات بإعلان الصندوق يوم 11 أغسطس/ آب 2016 موافقته على منح مصر قرضاً بقيمة 12 مليار دولار على ثلاث سنوات، مقابل تطبيق برنامج تقشفي حاد لم يسبق للدولة المصرية أن مرت به حتى في فترات الحروب.

ساعتها، روجت الحكومة الاتفاق مع الصندوق على أنه لصالح الاقتصاد، وأنه سيساعد في إحداث طفرة في الصادرات والسياحة والتحويلات، وجذب مزيد من الاستثمارات، بل بالغت الحكومة بتأكيد أن القرض لصالح الفقراء. لكن ما حدث بعد ذلك هو العكس تماماً، فما إن حل نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 حتى فُتحت طاقة جهنم على المواطن والاقتصاد، تعويم حاد للعملة تم على إثره خفض قيمة الجنيه من 8,88 جنيهات للدولار إلى 15,77 جنيهاً للدولار بتراجع 78%، زيادات قياسية في أسعار السلع والخدمات من وقود وكهرباء ومياه، زيادات في أسعار الأغذية مع خفض الدعم، قفزات في الضرائب، موجات تضخمية عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة لأول مرة، خفض وزن رغيف الخبز وحذف الملايين من بطاقة التموين، والنتيجة قفزة في أعداد الفقراء وحالات إفلاس الشركات، وتهاوٍ في مستويات المنتمين إلى الطبقة الوسطى.

ومرت سنوات الاتفاق مع الصندوق صعبة على المصريين، لكنهم صبروا، إمّا خوفاً من القبضة الأمنية، وإمّا على أمل تحقق وعود الحكومة خاصة المتعلقة بتحسن مستوى المعيشة وعدم الدخول في اتفاقات جديدة مع المؤسسة المالية بعد عام 2019. لكن ما حدث بعد ذلك هو أن اللهب حرق كل المصريين، فقد تم الدخول في اتفاقات جديدة، تبعها إجراء أربعة تعويمات للجنيه خلال ثلاث سنوات، وزادت القروض إلى أكثر من 20 مليار دولار، وباتت مصر ثاني أكبر مدين للصندوق بعد الأرجنتين، وسددت ما يزيد عن المائة مليار دولار ديوناً في عشر سنوات، وأنه رغم كل ما تم اغترافه من أموال المصريين لسداد أعباء الديون وأقساطها لا يزال الدين هو الأعلى في تاريخ الدولة المصرية، حيث يبلغ 153,86 مليار دولار في مايو الماضي مقابل 43 مليار دولار قبل نحو عشر سنوات.

فهل تقف الحكومة وقفة لوضع حد لمسلسل استنزاف الدائنين لثروات المصريين، أم فات الميعاد، ونجد أنفسنا في اتفاقات قروض جديدة تستولي على ما تبقى لدى الدولة المصرية؟

الاحتلال يعبث باقتصاد قلقيلية... تضييق وإغلاق للمحال

قلقيلية ـ **العربي الجديد**

أعلن وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني محمد العامور، أمس الأحد، عن إغلاق 50 محلاً تجارياً بشكل كامل في محافظة قلقيلية، بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، منذ بدء العدوان على غزة والضفة في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وتكبدت المحافظة خسائر اقتصادية، خاصة بعد أن أغلق الاحتلال الحاجز العسكري المخصص لدخول العمال الفلسطينيين إلى أراضي الـ48 المحتلة، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بعد إغلاق الاحتلال سوق العمل في الداخل والتراجع الحاد في النشاط الاقتصادي. وأطلعت الفعاليات الاقتصادية الوزير، خلال اللقاء الذي عقد في مقر غرفة تجارة وصناعة محافظة قلقيلية، على التحديات التي تواجه صمود المواطنين والقطاع الخاص، وذلك بمشاركة محافظ قلقيلية حسام أبو حمدة وممثلين عن المؤسسات في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وأكد محافظ قلقيلية حسام أبو حمدة أن المحافظة تتعرض إلى إجراءات غير مسبوقة واستهداف للبنية التحتية، والتي انعكست سلباً على مجمل القطاعات. وأضاف أن «المحافظة مستهدفة قبل أكتوبر الماضي، ولكنها تعيش ظروفاً معقدة بعد العدوان، مع استمرار المشروعات الاستيطانية وعمليات الهدم». وأكد المحافظ أن وضع محافظة قلقيلية الاستثنائي بفعل الجدار العنصري والحصار المشدد المفروض عليها يحتاج إلى إيلائها أهمية في برامج الحكومة، خاصة في موضوع المدن الصناعية والحرفية، لافتاً إلى ضرورة إنشاء منطقة صناعية خاصة بالمحافظة نظراً إلى حالة الاكتظاظ والكثافة السكانية العالية الناتجة عن إقامة جدار الفصل العنصري.

وأكدت الفعاليات خلال اللقاء ضرورة تبسيط إجراءات تسجيل الأدوية، وأهمية تحسين التسويق والترويج للمنتجات وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات التصديرية، وتشجيع الاستثمار وتبسيط إجراءات منح التراخيص، والمنافسة العادلة، وتمكين الشركات من الحصول على الشهادات العالمية. وأشارت الفعاليات إلى أهمية توجيه الاستثمار المخطط وتحديد الأسواق الخارجية المستهدفة للصادرات الوطنية، وفي هذا السياق، بيّن فريق الوزارة الإجراءات التي تنتهجها وزارة الزراعة في عملية التسويق. وشددت الفعاليات على ضرورة توفير الحماية للمنتجات الوطنية التي من شأنها مساعدة المزارعين والمنتجين والتعاون في مكافحة التهريب.

مال وناس

العدوان يضاعف عمالة الأطفال في غزة

تشهد اسواف وشوارع محافظات قطاع غزة انتشار الاطفال في مهن مختلفة، وسط تزايد ظاهرة السواعد الصغيرة التي اضطرت إلى البحث عن الرزق لإعالة اسرها بعد أن تسبب العدوان في ازمات معيشية كارثية

غزة ـ **علاء الحلو**

تتزايد ظاهرة عمالة الأطفال في غزة مع تواصل العدوان الإسرائيلي على القطاع، في محاولة منهم لإعانة أسرهم التي تعاني أزمات معيشية خانقة، بالتزامن مع الغلاء الفاحش في مختلف السلع والمتطلبات الأساسية، وغياب الدعم القادر على إسناد أكثر من مليوني فلسطيني في القطاع المدمر والمحاصر. وتشهد أسواق وشوارع محافظات قطاع غزة انتشار الأطفال في مهن مختلفة، أبرزها الباعة المتجولون، أو أصحاب البسطات الصغيرة، الخاصة ببيع المواد الغذائية، أو المنزلية، أو بيع المرطبات والمسليات والحلويات، أو مساعدين في الحرف اليدوية المتنوعة كمهنة الحذّاء أو الخباز أو الخياط، كذلك يعمل العديد من الأطفال في قطاع النقل والمواصلات، عبر المناداة على الركاب، أو جر العربات اليدوية داخل الأسواق، أو مراكز توزيع المساعدات الإنسانية. ويندفع أطفال إلى العمل رغم حداثة سنهم، بسبب أعباء الحياة اليومية التي تواجهها أسرهم، والتي تزداد ثقلاً يوماً تلو الآخر جراء تضاعف التأثيرات الكارثية للعدوان الإسرائيلي، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، وغلاء الأسعار، إلى جانب شح المساعدات الإنسانية التي كان يعتمد عليها 80% من الفلسطينيين قبل بدء العدوان، فيما بات يعتمد عليها غالبيتهم، علاوة على عدم انتظام صرف الرواتب، أو صرفها بنسب متدنية، كذلك يفعل العمولة العالية التي تفرضها مكاتب الصرافة ومندوبوها على توفير السيولة، والتي تصل إلى أكثر من 20% من قيمة المبلغ المراد صرفه.

وتتعدد دوافع الأطفال للتوجه إلى العمل دون السن المعتاد، حيث يسعى بعضهم إلى توفير الدخل لأسرته النازحة بعد استشهاد رب الأسرة، أو لمساعدة أسرته التي فقدت منزلها أو مصادر دخلها بعد تدمير ما يزيد عن 70% من المباني والمنشآت والأسواق والمصالح التجارية، أو بفعل الشح الشديد في المساعدات الإنسانية، أو توقف صرف المخصصات المالية للأسر الفقيرة.

ويقول الفلسطيني كرم أبو زيد (14 عاماً) إن أسرته عاشت ظروفاً مأساوية لحظة استشهاد والده بداية الحرب، وما زالت تعيشها حتى اللحظة، بفعل حالة النزوح الصعبة، والتي بدأت من حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة، ومن ثم إلى مخيم الزوايدة، ومدينة حمد جنوب قطاع غزة، وصولاً إلى مناطق المواصي التي يدعي الاحتلال الإسرائيلي أنها آمنة، بين مدينتي خان يونس ودير البلح. ويلفت أبو زيد لـ«العربي الجديد» إلى أن أسرته خسرت والده ومصدر دخله في اللحظة ذاتها، حيث تم تدمير مبنى سكني كان قد استأجر فيه والده محلاً تجارياً، وافتتح فيه بقالة صغيرة، «كان والدي في عمله، وقد تم تدمير المبنى بدون أي سابق إنذار». يضيف أبو زيد أنه على الرغم من تواضع الدخل المادي لمهنته الصغيرة، والتي لا تعتمد على رأس المال، إلا أنه يساهم بتوفير المتطلبات الأساسية التي يمكنها إعانة والدته.

ويتابع «حين نحصل على طرد غذائي، أقوم بعرض بعض الأصناف غير اللازمة للبيع، لاستبدالها بمتطلبات أخرى». ويطوف الطفل ياسر غنيم (11 عاماً) في سوق دير البلح الشعبي وسط القطاع حاملاً ثلاجة صغيرة لبيع الماء البارد على المارة، مستغلاً درجات الحرارة المرتفعة، واشتياق الفلسطينيين لشرب الماء البارد، بسبب الانقطاع الكامل للتيار الكهربائي منذ بداية العدوان وعدم قدرتهم على تشغيل الثلاجات، كذلك بسبب نزوحهم من بيوتهم، أو تدميرها بما فيها من ممتلكات. يقول غنيم، الذي بدا منهكاً وهو يسير تحت أشعة الشمس الحارقة في طرقات السوق المتسخة بسيول المياه العادمة، إنه يعمل لمساعدة والده الذي أصيب بشظية في قدمه، أفقدته القدرة على الحركة بدون كرسي متحرك، وذلك في محاولة لتوفير متطلبات أسرته المكونة من خمسة أفراد. ويبيّن غنيم لـ«العربي الجديد» أن والده اتفق مع صديقه الذي يمتلك لوح طاقة شمسية، وثلاجة على تبريد عدد من أكياس الماء بمقابل مادي رمزي، حيث يقوم والده ببيع بعضها على المارة أمام الخيمة، بينما يقوم هو بحملها والمناداة عليها داخل السوق القريب، والذي يذهب إليه مشياً على الأقدام.

ويتشابه واقع معظم الأطفال العاملين في مختلف المجالات، حيث اجتمعت عليهم الظروف القاسية، المترافقة مع الحرمان وصعوبة الأوضاع الاقتصادية، وعن ذلك يوضح الطفل عطا حمادة (13 عاماً)، الذي توفي والده قبل عامين، أنه يعمل على عربة دفع يدوية، يقوم من خلالها بمساعدة المستفيدين من المساعدات الإنسانية، وإيصالهم إلى المواقف أو إلى أماكن خيامهم. ويرجع حمادة لـ«العربي الجديد» سبب توجهه للعمل رغم صغر سنه إلى محاولته مساعدة والدته على توفير المصاريف الخاصة بالأسرة، خاصة بعد اضطرارهم للنزوح عدة مرات، فيما لم تحصل الأسرة على أي دفعة مالية من مخصصات الأسر الفقيرة (شيكات الشؤون) منذ بداية العدوان، ولذا فقد توجهت والدته لصناعة الخبز وبيعه لجيرانها في الخيام. واستبدل المئات من الأطفال حقائب الدراسة بمهن متنوعة لا تقوى عليها أجسادهم الصغيرة، في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي واستشهاد نحو 40 ألف فلسطيني، وإصابة أكثر من 90 ألفاً بجراح متفاوتة، نحو 70% من الضحايا هم من الأطفال والنساء.

طفل يبيع مسليات في مدينة دير البلح وسط غزة، 11 يونيو 2024 (الأناضول)

70%

تشير تقديرات الجهات الحكومية في غزة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي دمر قرابة 70% من البنية التحتية المدنية والمنازل والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن تجريف عشرات الكيلومترات من الطرق.

ليبيا

الاشتباكات العسكرية تخلخل الأسعار

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

شهدت أسعار السلع في ليبيا ارتفاعاً كبيراً في الأيام الأخيرة، على خلفية الاشتباكات التي شهدتها مناطق شرق العاصمة طرابلس بين فصيلين مسلحين وتحركات مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر جنوب غربي البلاد، إذ استغل «سماسرة أزمات» هذه التوترات للمضاربة في السلع الأساسية ورفع أسعارها، وسط قلق المواطنين من تراجع المعروض في الأسواق، وفق مواطنين وخبراء اقتصاد. وقال زكريا الجربي، تاجر الجملة في سوق الكريمية جنوبي طرابلس لـ«العربي الجديد» إن «أسعار السلع الغذائية ارتفعت في الأيام الأخيرة بنسب تراوح بين 15% و22%». وأوضح أن هناك نقصاً في بعض السلع بسبب تخزينها للمضاربة، ما جعل السوق غير مستقر. وفي سوق المهاري بوسط العاصمة، أكد المواطن يحيى بن سعيد (30 عاماً) أنه اشترى سلعاً غذائية تكفيه لثلاثة أشهر، نظراً لارتفاع الأسعار في بعض السلع مثل الأرز ومعجون الطماطم والشاي والحليب. وأضاف لـ«العربي الجديد»، أنه قام بالشراء لتخزين السلع بسبب عدم استقرار الأوضاع، خصوصاً بعد الاشتباكات الأخيرة في شرق طرابلس. أشار المحلل الاقتصادي أبو بكر الهادي لـ«العربي الجديد» إلى أن «الارتفاع المتزايد في الأسعار يعود إلى استغلال الوضع الأمني»، مبيناً أن معدل التضخم استقر عند 1,8% في النصف الأول من العام الجاري، لكن الأسعار بدأت بالارتفاع بشكل حاد، ما يزيد من معاناة المواطنين.

وشهدت الأيام الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي، حيث بلغ سعر العملة الأميركية في السوق الموازية حوالى 7,10 دنانير، مقارنة بحوالى 6,9 دنانير للدولار في الأسابيع الماضية. وقال الخبير الاقتصادي، عادل المقرحي، إن «الأزمات والصراعات المسلحة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والمضاربة بسبب زيادة الطلب وقلة العرض». وأضاف المقرحي في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إن مشروع الربط السككي بين السعودية والكويت سيكون منفصلاً عن الربط السككي الخليجي الأوسع نطاقاً، الذي بدأ الحديث عنه منذ عام 2003 ولم يكتمل بعد، ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تعزيز حركة نقل الركاب والبضائع، إضافة إلى تنشيط التبادل التجاري والسياحي والاستثماري بين البلدين.

ويمتد تأثير المشروع ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست بأكملها، بحسب عايش، الذي أن السماسرة يستغلون هذه الفجوة لشراء السلع بأسعار منخفضة ثم بيعها بأسعار مرتفعة، ما يفاقم معاناة المدنيين. وأشار إلى غياب دور الحكومة في مراقبة الأسعار ومنع ارتفاعها، رغم استمرار الاعتمادات المستندية بشكل طبيعي. وأعلن مصرف ليبيا المركزي أن المصروفات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام بلغت 57,6 مليار دينار، بينما وصلت الإيرادات إلى 61,2 مليار دينار بسعر صرف 4,8 دنانير للدولار. وأوضح المصرف أن استخدامات النقد الأجنبي خلال الفترة نفسها بلغت 21,5 مليار دولار، بينما وصلت الإيرادات إلى 12,4 مليار دولار.

تنقسم ليبيا حالياً بين سلطتين: البرلمان في الشرق المدعوم من مليشيا حفتر، والحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس ومنذ أعوام تسيطر مليشيات حفتر على الجنوب الليبي كاملاً، الغني بمواقع النفط، بالإضافة إلى وسط الشمال الذي تنتشر فيه العديد من موانئ تصدير النفط الرئيسية، وسبق أن أغلقت حركة إنتاج وتصدير النفط من خلال حلفائها القبليين وأنصارها في الجنوب مرات عدة.

وتكافح ليبيا الغنية بالنفط من أجل رفع معدلات إنتاجها النفطي وصولاً إلى المعدلات الطبيعية. والأسبوع الماضي توقفت عملية إنتاج حقل الشرارة، وهو أكبر حقل نفطي في البلاد. وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرّض فيها الحقل للإغلاق، إذ قامت مجموعات من المتظاهرين بإغلاق الحقل مطلع العام الحالي، مطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية، وبناء مصفاة في الجنوب، وصيانة الطرق المتهالكة، ووضع حد لنقص الوقود في جنوب ليبيا، وذلك قبل استئناف الإنتاج، بعد أسبوعين، في 21 يناير/ كانون الثاني الماضي. وبلغ إنتاج ليبيا من النفط الخام نحو 1,8 مليون برميل يومياً في عام 2008، قبل أن يتراجع إلى نحو 100 ألف برميل يومياً بعد مقتل معمر القذافي عام 2011. ومنذ ذلك الحين ظل الإنتاج متقلباً، وإن كان مستقراً إلى حد كبير عند نحو 1,2 مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة.

عامل يحمل كيساً من الطحين في سوق الحبوب بطرابلس، 22 يوليو 2023 (فرانس برس)

أخبار العرب

مبادرة عُمانية لتشجيع الشركات المساهمة

قال وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عُمان، قيس بن محمد اليوسف، إن الوزارة ستعلن خلال الفترة القادمة عن الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بتحويل الشركات ذات المسؤولية المحدودة إلى شركات مساهمة مقفلة. وأوضح اليوسف أن هذه المبادرة تأتي في سياق تشجيع تحويل الشركات العائلية إلى مساهمة، ضماناً لاستمراريتها بالدرجة الأولى، حيث تشكل هذه الشركات النسبة الأكبر في حجم الاقتصاد العُماني، وتعزيزاً للرقابة والحوكمة والإفصاح والشفافية في التعاملات. وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية، أمس الأحد، أن هذه المبادرة تمنح المرونة في الإدارة، والسرعة في الأداء، وسهولة تداول الأسهم، وزيادة ثقة المستثمرين والدائنين والعملاء في استمرارية الشركة وقوة مركزها المالي ومكانتها الاجتماعية، حيث إنها شركات أموال وليست شركات أشخاص. إذ تسعى الوزارة إلى تسهيل تحول هذه الشركات إلى شركات مساهمة مقفلة، من خلال تبسيط الإجراءات. بدوره، قال صالح بن سعيد مسن، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، إنه لكي تتمكن الشركات ذات المسؤولية المحدودة من التحول إلى شركة مساهمة مقفلة، يجب أن تستوفي عدداً من الاشتراطات، منها ألا تقل القيمة السوقية للشركة عن 500 ألف ريال عُماني (1,3 مليون دولار)، ولا يقل عدد الشركاء عن ثلاثة.

ارتفاع بورصة مصر

سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعاً جماعياً لدى إغلاق تعاملات، أمس. وربح رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة نحو 58 مليار جنيه (1,17 مليار دولار) ليصل إلى حوالي 2,032 تريليون جنيه، وسط تعاملات كلية بلغت نحو 9,85 مليارات جنيه. وصعد المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 2,72% إلى مستوى 29532,67 نقطة، وزاد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة (إيجي إكس 70) بنسبة 2,33% ليغلق عند مستوى 6653,93 نقطة، كما ارتفع مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقاً بنحو 2,53% إلى 9572,03 نقطة.

تقارير عربية

المغرب

دوافع اقتصادية وراء اعتراف باريس بمخطط الصحراء

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تبدو الدوافع الاقتصادية حاضرة في قراءة المراقبين لدعم فرنسا مخطط المغرب بخصوص الحكم الذاتي في الصحراء، حيث اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المخطط بأنه «الأساس الوحيد» للتوصل إلى تسوية للنزاع. وفي رسالة بعث بها الرئيس الفرنسي إلى العاهل المغربي محمد السادس نهاية يوليو/تموز الماضي، قال ماكرون: «دعمنا لمخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب في 2007 واضح وثابت»، مضيفاً أن هذا المخطط «يشكل، من الآن فصاعداً، الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي عادل مستدام ومتفاوض بشأنه طبقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة». يقول رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، جواد الكردودي، لـ«العربي الجديد» إن فرنسا تتعامل مع الأمر من منطلق المصلحة، إذ ترى فرصاً واعدة في المغرب الذي ينخرط في مسار تنويع اقتصاده، وهو ما يثير اهتمام المستثمرين الفرنسيين. ويشير الكردودي إلى أن المستثمرين الفرنسيين، أسوة بنظرائهم من بلدان أخرى، يبدون اهتماماً مهماً بالمشاريع التي سيطلقها المغرب في سياق الإعداد لمنافسات مونديال كأس العالم 2030 بالمشاركة مع إسبانيا والبرتغال، حيث تتعلق هذه المشاريع بالطرق والفنادق والملاعب وتوسيع المطارات.

المغرب يستهدف استثمارات بـ55 مليار دولار توفر 550 ألف فرصة عمل

وتعد فرنسا أول مستثمر أجنبي في المغرب، وقد وصل رصيد الاستثمارات الفرنسية المباشرة في المملكة إلى 8,1 مليارات يورو (8,82 مليارات دولار) في عام 2022، غير أن رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب شكيب لعلج، كان قد اعتبر في المنتدى الاقتصادي المغربي الفرنسي قبل أربعة أشهر، أنه يمكن إنجاز استثمارات أكثر، داعياً إلى إرساء قواعد جديدة للعلاقة الاقتصادية المغربية الفرنسية. ويحتضن المغرب أهم الشركات الفرنسية الكبيرة ونحو 1300 فرع لشركات ذلك البلد الأوروبي، حيث تعد المملكة أول وجهة للاستثمارات الفرنسية في أفريقيا بنسبة 20% من مجموع الاستثمارات في القارة السمراء، علماً أن تلك الشركات تنشط خصوصاً في قطاعات الاتصالات والسيارات والطاقات المتجددة.

ولم تتجاوز الاستثمارات المغربية في فرنسا 1,8 مليار دولار، وهو ما يدفع المسؤولين المغاربة إلى الدخول في شراكات تنصب خصوصاً على تطوير الطاقات المتجددة، والنقل المستدام المراعي للمعايير البيئية التي تفضي إلى تقليص البصمة الكربونية. وفي السياق قالت الباحثة في فرنسا في العلوم السياسية والمتخصصة في شؤون المنطقة المغاربية، خديجة محسن فنان، لصحيفة ليبراسيون الفرنسية أخيراً، إن «فرنسا اعتبرت أرباحها التي ستجنيها من التقارب مع المغرب أكثر من تلك التي ستجنيها من علاقتها مع الجزائر». وأوضحت أن المبادلات التجارية بين الرباط وباريس، وصلت إلى 14 مليار دولار في العام الماضي، أي ضعف المستوى الذي بلغته في 2015، مشيرة إلى أن المملكة تبقى الشريك التجاري الأول لفرنسا في القارة الأفريقية. كما رأى الدبلوماسي كزافيي دريانكور سفير فرنسا الأسبق في الجزائر، أن الشركات الفرنسية تحظى بفرص ومصالح أكبر في المغرب، لا سيما ما يتعلق بمشروعات تنظيم كأس العالم.

ويعمل المغرب على تسويق الفرص التي يتيحها للمستثمرين، بعد بلورة ميثاق للاستثمار العام الماضي، يتضمن تحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب، مع استهداف استثمارات بقيمة 55 مليار دولار، ما سيساعد على توفير 550 ألف فرصة عمل بحلول العام 2026. كما يكرس البلد الواقع في شمال القارة السمراء نفسه معبراً لسوق تضم 450 مليون مستهلك في غرب أفريقيا، وأكثر من مليار مستهلك في القارة، وهو ما يستدعي، وفق تصور مسؤولين مغاربة، ربط شراكات بين القطاع الخاص المغربي والقطاع الخاص في بلد مثل فرنسا. ويرنو الفرنسيون إلى الحصول على حصة في المشاريع التي انخرط فيها المغرب، وتثير اهتمام دول أخرى، علماً أن المملكة تسعى إلى تنويع مصادر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عبر تدابير تحفيز يؤطرها ميثاق الاستثمار. وعبر وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي برونو لومير في إبريل/نيسان الماضي، بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي المغربي الفرنسي في المغرب، عن الرغبة في إنجاز استثمارات جديدة مع المغرب، خاصة في مجال الطاقة المتنوعة الكربون، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين، كما عبر عن تطلع بلاده إلى المساهمة في الجانب الاقتصادي للاستعدادات لمنافسات كأس العالم لكرة القدم التي يُنتظر أن يحتضنها المغرب بمعية إسبانيا والبرتغال.

ويشير مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس، باسكال بونيفاس، في معرض تعليقه على القرار الفرنسي بالاعتراف بمخطط المغرب بشأن الحكم الذاتي في الصحراء، إلى أن المجموعات الاقتصادية الكبيرة في فرنسا، أبلغت من قبل المستشار الدبلوماسي للرئيس إيمانويل ماكرون، بهذا التحول في الموقف حيال الصحراء، حيث جرى القبول بإمكانية إنجازها استثمارات في الأقاليم الجنوبية الصحراوية، مشدداً على أن هذا الموقف الجديد له أبعاد اقتصادية قوية.

وكان رئيس منظمة رجال الأعمال الفرنسيين، باتريك مارتان، أشاد بالترخيص الفرنسي الذي حظي به المانحون الفرنسيون لدعم المشاريع الاستراتيجية في الأقاليم الجنوبية، مؤكداً أن القطاع الخاص عاقد العزم على المساهمة في تلك المشاريع.

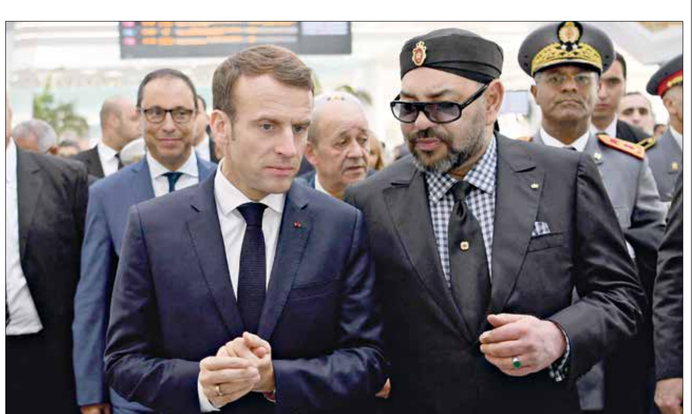

ملك المغرب والرئيس الفرنسي خلال افتتاح خط سكة حديد فائق السرعة في الرباط، 15 نوفمبر 2018 (فرانس برس)

ارتفاع التضخم في الأردن

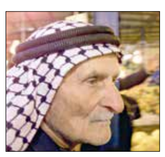

ارتفع معدل التضخم في الأردن بنسبة 1,92% على أساس سنوي في يوليو/تموز الماضي، مدفوعاً بزيادة أسعار السلع والخدمات، وفق تقرير صادر، أمس الأحد، عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية. وأشار التقرير إلى صعود التضخم على أساس شهري بنسبة 0,24%، فيما زاد خلال الأشهر السبعة الأولى من العام بنسبة 1,70%، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023.

وبحسب التقرير، فقد أسهمت في ارتفاع التضخم على أساس سنوي في يوليو الماضي، مجموعات «الأمتعة الشخصية» بنسبة 11,81%، و«الخضروات والبقول الجافة والمعلبة» بنسبة 9,88%، و«المياة والصرف الصحي» بنسبة 7,34%، و«الفواكه والمكسرات» بنسبة 7,18%، و«المساهمة في النقابات» بنسبة 5,86%.

نقل

ربط سككي يعزز تجارة السعودية والكويت

مسقط ـ **كريم رمضان**

تبدأ السعودية والكويت تنفيذ مشروع للربط السككي بينهما، من المتوقع أن يحدث طفرة تجارية وسياحية واستثمارية بين البلدين الخليجيين الذين تخطت قيمة التبادلات التجارية بينهما نحو 2,9 مليار دولار خلال العام الماضي 2023، بحسب بيانات رسمية.

ومن المقرر البدء بتنفيذ المشروع عام 2026، بعد اعتماد اللجنة العليا التوجيهية بين الدولتين دراسة الجدوى المالية والاقتصادية والفنية والاجتماعية نهاية يوليو/تموز الماضي. ويعزز من ترجيح مكاسب المشروع تجربة الجسر الرابط بين السعودية والبحرين، التي أثبتت نجاحها في زيادة النشاط السياحي والاستثمارات العقارية والتبادل التجاري، بحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد»، وسط توقعات بنتائج مماثلة أو أفضل للربط السككي السعودي الكويتي.

يقول الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن مشروع الربط السككي بين السعودية والكويت سيكون منفصلاً عن الربط السككي الخليجي الأوسع نطاقاً، الذي بدأ الحديث عنه منذ عام 2003 ولم يكتمل بعد، ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تعزيز حركة نقل الركاب والبضائع، إضافة إلى تنشيط التبادل التجاري والسياحي والاستثماري بين البلدين.

ويمتد تأثير المشروع ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست بأكملها، بحسب عايش، الذي يتوقع زيادة في الأداء الاقتصادي والاستثماري والسياحي على نطاق أوسع، لافتاً إلى تزايد اهتمام الكويتيين بالسعودية وجهة سياحية رئيسية، ما يعزز أهمية هذا الربط.

ووفقاً لتقديرات مجلس السفر والسياحة العالمي، الصادرة في التاسع من أغسطس/آب الجاري، من المتوقع أن تساهم السياحة بنحو 247 مليار دولار في الناتج المحلي الخليجي في عام 2024، بنمو تبلغ نسبته 10,6% عن العام الماضي 2023. وفي هذا الإطار، يشير عايش إلى أن تجربة الجسر الرابط بين السعودية والبحرين أثبتت نجاحها في زيادة النشاط السياحي والاستثماري العقارية والتبادل التجاري، ويتوقع نتائج مماثلة أو أفضل للربط السككي السعودي الكويتي، خصوصاً في ظل التقديرات بأن تستغرق الرحلة عبر السكك الحديدية البالغ طولها 500 كيلومتر حوالى ساعة و40 دقيقة فقط.

ومن المتوقع أن يمتد تأثير هذا المشروع ليشمل قطاعات أخرى مثل الطاقة، بما فيها الطاقة الكهربائية، وتحسين تقنيات الاتصالات والخدمات اللوجستية، حسبما يرى عايش، مشيراً إلى إسهام الربط السككي في تسهيل حركة الطلاب بين الجامعات في كلا البلدين، ما يعزز التبادل التعليمي والثقافي.

ويخلص عايش إلى أن مشروع الربط السككي بين السعودية والكويت سيؤدي إلى نتائج شاملة في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والبنية التحتية، متوقعاً إنشاء مناطق اقتصادية خاصة على طول طريق المشروع. وفي السياق، يشير الخبير الاقتصادي الكويتي، محمد رمضان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن المشاريع التي تُسهم في تسهيل وسائل النقل توفر فوائد اقتصادية أكبر للدولة التي تستقطب نشاطاً اقتصادياً أكبر، وعليه فإذا توجه الكويتيون إلى السعودية بكثافة أكبر من توجه السعوديين إلى الكويت، فإن الفائدة الاقتصادية ستكون للسعودية أكثر من الكويت.

ويعزز رمضان ذلك إلى أن الطرف الذي يستقطب نشاطاً اقتصادياً أكبر سيستفيد من زيادة الإنفاق داخل حدوده، وبالمثل: إذا صدّرت الشركات السعودية إلى الكويت بشكل أكبر من الشركات الكويتية إلى السعودية، فإن الفائدة ستكون من نصيب الشركات السعودية التي تُصدّر أكثر. ويؤكد رمضان أن الفوائد الاقتصادية تعود على البلدين، لكن الفائدة الأكبر تكون للبلد الذي يستغل هذه الخدمات بشكل فعال، إذ يوفر الربط السككي وقت النقل ما يسهم في دعم الاقتصاد من خلال تقليل التكاليف على الشركات ويُسهل عملية التصدير.

كذلك فإن السرعة في النقل تتيح وصول البضائع في زمن أقل، وهو ما يعود بفوائد اقتصادية متعددة إذا استُخدمت هذه البنية التحتية بالطريقة الصحيحة، بحسب رمضان، مشيراً إلى أن الاستفادة الفعلية من هذا مشاريع تتوقف على الاستخدام الفعّال لها، فإذا كانت الأسعار مرتفعة أو واجهت المشروع مشكلات متعددة، فإنّ الاستفادة ستكون محدودة، لذا فإن الاستخدام الأمثل لهذا مشاريع هو العامل الحاسم في تحقيق الفوائد المرجوة.

أخبار العالم

باكنجاد مرشح لوزارة النفط في إيران

قال رئيس البرلمان الإيراني، إن الرئيس مسعود بزشكيان رشح محسن باكنجاد لتولي منصب وزير النفط. جاء ذلك في بث مباشر عرضته شبكة أخبار الطلبة الإيرانية لجلسة برلمانية. وشغل باكنجاد منصب نائب وزير النفط للإشراف على الموارد الهيدروكربونية من عام 2018 إلى 2021. كما كان عضواً في مجلس إدارة شركة حقول النفط المركزية الإيرانية من عام 2000 إلى 2007. وعمل من عام 2005 إلى 2007 مديراً للتخطيط في الشركة، ثم شغل منذ ذلك وحتى عام 2013 منصب نائب مدير التخطيط المتكامل في الشركة الوطنية الإيرانية للنفط. وفقاً لشبكة أخبار وزارة النفط (شانا).

قفزة في صادرات الأجهزة الكهربائية الصينية

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للجمارك الصينية، أن صادرات الصين من الأجهزة الكهربائية المنزلية بلغت 409,19 مليارات يوان (حوالي 57,09 مليار دولار) في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بزيادة 18,1% على أساس سنوي. كما فاق معدل النمو لتلك الصادرات نظيره لجميع صادرات البلاد بواقع 11,4%. وحافظت صادرات الأجهزة الكهربائية المنزلية، بما فيها المراوح والغسالات والمكانس الكهربائية وأفران الميكروويف وشاشات الكريستال السائل، على زيادة إيجابية على أساس سنوي لـ17 شهراً متتالياً خلال الفترة ما بين مارس/آذار 2023 ويوليو/تموز 2024، وفق البيانات التي أوردتها وكالة شينخوا، أمس.

وقال مدير قسم الإحصاءات والتحليلات في الهيئة العامة للجمارك، ليوي دا ليانغ، إن كيانات التجارة الخارجية في الصين تعمل بجد، لتلبية متطلبات السوق وتعزيز تحديثات وترقيات منتجاتها.

مال وسياسة

يتخبط الاقتصاد الإسرائيلي بسلسلة من الأزمات، التي كما يبدو، لن تتوقف مع وقف الإبادة الجماعية في غزة، فارتفاع العجز المالي، قد يلحقه خفض جديد في التصنيف الائتماني، فيما تتلقى الشركات، ومنها التكنولوجية، ضربات قاسية مع هروب المستثمرين وتراجع الصادرات

أزمات الاقتصاد الإسرائيلي تتعمق

تفاقم العجز المالي ليس آخر أحزان الاحتلال

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تواجه الاقتصاد الإسرائيلي أزمات متواصلة، فيما تتحدث مؤشرات عدة عن ضربات قاسية ستترك ندوباً قد تستمر لسنوات، بخاصة على مستوى ارتفاع حجم الإنفاق والاقتراض. يتجاوز العجز في إسرائيل الآن بنسبة 1,5 في المائة هدف العجز المالي البالغ 6,6 في المائة الذي حددته حكومة الاحتلال لنهاية العام الحالي في ميزانية 2024، بحسب ما أورده موقع غلوبس الإسرائيلي. واستمر العجز المالي في إسرائيل في الاتساع في يوليو/ تموز الماضي، ليبلغ 8,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، أو 155,2 مليار شيكل (الدولار=3,7 شيكل)، وفقاً لتقارير المحاسبة العامة لوزارة المالية بالي روتنبرغ، ارتفاعاً من 7,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية مايو/ أيار. وقد نما العجز المالي في كلّ من الأشهر الستة عشر المتتالية الماضية. وبحسب تقرير المحاسب العام، تزداد المشكلة الأساسية سوءاً، حيث إن معدل نمو الإنفاق الحكومي بلغ نحو 33 في المائة مقارنة بالمستهدف بنحو 13 في المائة. وبلغت تقديرات نفقات الحرب منذ بداية العام نحو 63,5 مليار شيكل، وبداية الحرب بنحو 88,4 مليار شيكل، فيما دُفع حتى الآن نحو 15,5 مليار شيكل من صندوق التعويضات.

لكن المشكلة ليست فقط في الحرب، وفق موقع «كالكاليست» الإسرائيلي، التي كما هو متوقع لها تكاليف اقتصادية باهظة، ولكن أيضاً في النفقات دون الحرب. وبلغ معدل الزيادة في المصاريف المكتبية دون الحرب 9,2 في المائة عندما كان الحد الأصلي 4,9 في المائة. أي إن هناك قفزة في الإنفاق الحربي، ولكن هناك أيضاً قفزة مستمرة في الإنفاق غير المرتبط بالحرب.

ويلفت الموقع إلى أن حكومة إسرائيل تواصل العمل في منطقة خطرة. إذ إن العجز بمستويات 8 في المائة أو أكثر، التي سُجّلت خلال وباء كورونا، وقد يجرّ ذلك الاقتصاد الإسرائيلي إلى أزمة مالية واسعة.

ومصدر التخوف الحقيقي يقوم على أن الدوامة السلبية ذات التأثير النفسي في المستثمرين، جنباً إلى جنب مع التخفيضات المحتملة من قبل وكالات التصنيف، قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الدين (الفائدة)، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وتباطؤ النمو الاقتصادي. عندما يؤدي تفاقم ظروف الاقتصاد الكلي إلى زيادة العجز الحكومي، ويعمق عدم الاستقرار المالي، وفق «كالكاليست». واقتصادية الخزانة (قسم الميزانية، كبير الاقتصاديين) وأيضاً الاقتصاديون في بنك إسرائيل يعتبرون أن «في الربع الأخير من العام، من المتوقع انخفاض معدلات النمو بسبب تغير توزيع النفقات الجارية ونفقات الحرب». أي إن هؤلاء الاقتصاديين يعتقدون أن العجز مرتفع للغاية وأعلى من السقف بمقدار 1,5 نقطة مئوية، ولكن يعتبرون أن هذا أمر فني، ومن المتوقع أن ينخفض في نهاية العام نحو الهدف. والهدف هو 6,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو في حد ذاته معدل ضخم. ويعتبر الموقع الإسرائيلي أن المشكلة الكبرى هي أن شركات التصنيف بدأت بالفعل في الإشارة إلى أن هناك خفضاً آخر في الطريق. ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار الحرب وعدم وجود أفق لإنهائها.

وهذا الأمر جاء في تقرير لموقع «ذا ماركر» الإسرائيلي أيضاً، حيث أشار إلى أن شركة التصنيف ستاندرد آند بورز أصدرت تقريراً خاصاً للمستثمرين، أعلنت فيه أن المخاطر في ما يتعلق بإسرائيل تتزايد بسبب توسع الصراع في الشرق الأوسط، بعد الاغتيالات في بيروت وطهران، ورد الفعل المتوقع من حزب الله وإيران. يأتي ذلك بعد خفض التصنيف في إبريل/ نيسان إلى A1، وأرفقت وكالة ستاندرد آند بورز أيضاً لإسرائيل توقعات سلبية لخفض آخر، وقالت الشركة إن تصعيد الصراع إلى ساحات إضافية قد يؤدي إلى خفض آخر بطاول الاقتصاد الإسرائيلي. وأرفقت وكالة موديز، التي خفضت تصنيف إسرائيل بالفعل في فبراير/ شباط، توقعات سلبية لخفض آخر. وأوضحت الشركة أنه «لا يزال هناك خطر لا يستهان به من التصعيد إلى صراع عسكري حقيقي بين إسرائيل وحزب الله أو إيران بشكل مباشر». وعلى الرغم من أن شركة التصنيف فيتش لم تخفض تصنيف إسرائيل، إلا أنها أرفقت أيضاً توقعات سلبية بسبب الخوف من التصعيد الإقليمي والمخاطر الجيوسياسية المتنامية في المنطقة وتأثيره في الاقتصاد الإسرائيلي. وفي ما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فإن بعض التحليلات التي أجراها خبراء اقتصاد السوق تعكس زيادة في الإيرادات ذات طبيعة مؤقتة وغير دائمة. وبحسب بيانات مصلحة الضرائب، خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يوليو 2024، التي نشرها «كالكاليست»، انخفض تحصيل الضرائب المباشرة إلى حد ما بالقيمة الحقيقية، في حين أن ما وازن التحصيل بأكمله (زيادة بنسبة 0,7 في المائة) هو الضرائب غير المباشرة التي ارتفعت بالقيمة الحقيقية بنسبة 2 في المائة. ويضاف إلى ذلك سيناريو الركود في الولايات المتحدة، فيما الأخيرة هي العميل الرئيس للتكنولوجيات المتقدمة الإسرائيلية وأيضاً الممول الرئيسي لها. حوالى 80 في المائة من رأس المال يأتي من الاقتصاد الأميركي، وفق «كالكاليست».

وبحسب موقع «غلوبس»، فإن هذا المسار بدأ بالفعل نتيجة الحرب حالياً، حيث كُشف عن أن شركة KLA، وهي شركة أميركية ضخمة توظف 1000 شخص في إسرائيل، ولها، من بين أمور أخرى، نشاط إنتاجي كبير لدى الاحتلال، تعتزم نقل نحو ربع أنشطتها الإنتاجية تدريجياً إلى ألمانيا. وجاءت هذه الخطوة جزءاً من خطة استمرارية الأعمال لتقليل اعتماد الشركة على إسرائيل وتلبية الطلب العالمي. وهذا الأمر لا يتوقف هنا، إذ إن التهديد الأمني دفع حتى شركات التكنولوجيا الإسرائيلية إلى سحب خطط الطوارئ الخاصة بها من أدراجها، فقد أقامت ملاجئ محمية، ونقلت المديرين إلى الخارج، وسط تغيير خطط التوظيف المستقبلية، حيث «لن تكون هناك وظيفة تتركز فقط في إسرائيل»، بحسب «غلوبس». ووفق «كالكاليست» يتفق المتفائلون والمتشائمون من الاقتصاديين على شيء واحد: على مستوى خطورة سلوك وتصرفات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في ضوء خطورة أرقام الميزانية. «نقطة الضعف الرئيسية في الحكومة، أنها لا تعلن جدول خفض العجز، ونتيجة لذلك، فهي لا تنقل يقيناً بشأن نشاط الميزانية المستقبلي»، يوضح البروفيسور ميشيل سترافشينسكي من الجامعة العبرية، وهو عضو سابق في لجنة الميزانية «في حين اعتادت الحكومة في السنوات السابقة الإعلان مقدماً عن هدف العجز للسنتين المقبلتين، إلا أن الحكومة هذه المرة لا تنظم بشكل صحيح للموافقة على ميزانية عام 2025، ولا تُطلع الجمهور على مسار العجز لعامي 2025 و2026 الذي من المتوقع أن يكون مرتفعاً نسبياً مقارنة بالماضي».

وبحسب قوله، وعلى خلفية المراقبة السلبية لشركات التصنيف الائتماني الثلاث، «فإن هذا الضعف يعرّض الحكومة لخطر مزيد من خفض التصنيف الائتماني على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل».

علاوة على ذلك، ونظراً لسياسة الميزانية التوسعية وغير المسؤولة هذه، لن يتمكن بنك إسرائيل من تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الفائدة، وهو أمر بالغ الأهمية. ولا يتعلق الأمر بالحرب، يذكر اليكس زيبزينسكي، كبير الاقتصاديين في شركة ميتاف للاستثمارات المحدودة في تل أبيب، في مراجعته الأخيرة، بحسب «كالكاليست»، أنه خلال فترة الركود في الولايات المتحدة وإسرائيل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انخفضت أسعار الفائدة في إسرائيل في الوقت نفسه الذي انخفض فيه سعر الفائدة في بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي في الولايات المتحدة)، وذلك على الرغم من تدهور الوضع الأمني في إسرائيل بعد الانتفاضة الثانية. لقد كان «حادثاً مالياً مؤسفاً» على حد تعبيره، سياسة الميزانية غير المسؤولة تسببت في زيادة غير منضبطة في العجز وخفض التصنيف الائتماني تقريباً، الأمر الذي دفع المحافظ في ذلك الوقت، ديفيد كلاين، إلى رفع أسعار الفائدة بقوة.

محتجون اقتحموا مبنى بورصة تل أبيب، يوم 18 يوليو 2023 (مصطفى الخاروف/الأناضول)

> بدأت شركات التصنيف الإشارة إلى إمكانية خفض جديد مقبل

انكماش سوق التكنولوجيا

يواجه سوق العمل الإسرائيلي، خاصة في مجال التكنولوجيا، انكماشاً مستمراً، حيث أورد موقع ذا ماركر الإسرائيلي ان حوالي 300 شركة افادت بزيادة عمليات تسريح العمال وانخفاض التوظيف، وان حوالي 30% من شركات التكنولوجيا الفائقة لم تقم بتحديث الرواتب في النصف الاول من عام 2024. وقال الموقع انه «في الماضي كانت هناك زيادات كبيرة في الرواتب، وكانت المواهب فوق كل شيء، اما الآن فقد اصبح كل شيء محدوداً».

«المركزي الروسي» يحدد شروط رفع الفائدة

موسكو ـ **عبد العزيز والي**

حدد نائب رئيس البنك المركزي الروسي، البكسي زابوتكين، في مقابلة مع صحيفة روسيسكايا غازيتا، شروط رفع سعر الفائدة الرئيسي فوق 20%، ووفقاً له، يمكن تجاوز هذا الرقم إذا لم يتباطأ التضخم.

وأشار إلى أن الهيئة التنظيمية ستتخذ القرار المناسب إذا كانت لا تزال لديها شكوك بشأن خفض توقعات التضخم بسرعة كافية، بحيث يصل في العام المقبل مرة أخرى إلى 4%.

وأوضح نائب رئيس البنك المركزي الروسي المخاطر الإضافية المؤيدة للتضخم، على سبيل المثال انخفاض الصادرات، أو تدهور الظروف الخارجية، أو انخفاض فرص الاستيراد، أنها شرط لرفع سعر الفائدة الإضافي.

وأضاف «المهمة الرئيسية لبنك روسيا هي تحقيق تضخم منخفض لمجموعة واسعة من السلع والخدمات الاستهلاكية». وأشار إلى أن تأثير القرارات المتخذة لا يظهر فوراً، بل سيكون واضحاً بالكامل في موعد لا يتجاوز النصف الثاني من العام.

وفي وقت سابق، قال بوري إيشيكيتدزه رئيس قسم المالية، بالمدرسة العليا للاقتصاد في الجامعة الوطنية للأبحاث بسانت بطرسبورغ، لـ«العربي الجديد»: «أعتقد أننا يمكن أن ننسى توقعات التضخم بنسبة 4% سنوياً. إذ إن معدل 7 إلى 8% هو معدل التضخم الطبيعي تماماً في الظروف الحالية الروسيا».

امام البنك المركزي الروسي، 7 يوليو 2024 (ناتاليا كولسنيكوفا/ فرانس برس)

الأسواق تترقب بحذر بيانات التضخم الأميركية

امام بورصة نادساك في نيويورك، 25 يوليو 2024 (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

تتجه كل الأنظار إلى تقرير التضخم في الولايات المتحدة هذا الأسبوع، والذي يأمل المتداولون أن يمنح بنك الاحتياطي الفيدرالي (المركزي) الذخيرة التي يحتاج إليها لبدء خفض أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل في سبتمبر/أيلول. لكن في الوقت الحالي، الرهان هو على المزيد من التقلبات، وفقاً لوكالة بلومبيرغ. وأدت بعض التقلبات الجامحة الأسبوع الماضي إلى دفع مؤشر التقلب الذي يقيس حجم تحركات الأسعار في مؤشر «ستاندرد آندر بورز 500»، إلى مستويات لم يشهدها منذ ذروة وباء كورونا في عام 2020. واستناداً إلى تكلفة خيارات البيع والشراء عند السعر الحالي، يستعد المتداولون لتحرك المؤشر بنسبة 1,2% حتى بعد غد الأربعاء عند إصدار تقرير مؤشر أسعار المستهلك، وفقاً لـ«سيتي غروب». وقال مؤسس شركة التحليلات «أسيم 500» ووكي فيشمان، لـ«بلومبيرغ» إن «السوق لم ترسل إشارة واضحة إلى الأسهم حتى الآن. فعندما تكون التقلبات مرتفعة، فإن هذا يعتبر تاريخياً وقتاً جيداً لشراء الأسهم». ويتساءل المتداولون عما إذا كانت التحركات المتوقعة الأسبوع المقبل ستكون أعلى بعد صدور بيانات التضخم، نظراً إلى أنه قد يضع خططاً لخفض أسعار الفائدة قريباً. وقد تساعد هذه المؤشرات في وقت لاحق من هذا الشهر المستثمرين على تحديد عدد التخفيضات المتوقعة للفائدة في العام المقبل.

شركات الطيران تهجر أجواء إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر إضافية، مع إعلان المزيد من شركات الطيران وقف التعامل مع مطارات الكيان، على ضوء تصاعد المخاطر الأمنية، والأحدث على هذا الصعيد ما أوردته صحيفة كالكاليست، أول من أمس السبت، من إعلان شركة الطيران الهندية أنها قررت تجميد رحلاتها إلى إسرائيل في هذه المرحلة التي يكتنفها الغموض. وشرح موقع الصحيفة العبري أنه بسبب تهديدات إيران تستبعد العديد من شركات الطيران الأجنبية الأجواء الإسرائيلية، ويرجع ذلك أساساً إلى مخاوف أطقم طائراتها من البقاء في إسرائيل، وبشكل يزيد من حدة الفوضى في الطيران الداخلي والخارجي.

وسبق بيان الشركة الهندية إعلان شركة طيران لاتفيا «إير بلتيك» (البلطيق) أنها ستمدد إلغاء الرحلات الجوية من إسرائيل وإليها حتى 18 أغسطس/آب الجاري. ويأتي ذلك في وقت ترخي المجازر الإسرائيلية في غزة والتوترات الأمنية والغموض بشأن تطور القتال في مختلف الساحات بظلالها الضبابية على الاقتصاد الإسرائيلي، الذي خسر الكثير من إيراداته السياحية ويكاد يفقد موسم الصيف نهائياً.

وقد أوقفت أكثر من 25 شركة طيران دولية رحلاتها من وإلى مطار بن غوريون خلال الأسبوع ونصف الأسبوع الماضيين، على خلفية تهديدات من إيران وحزب الله بمهاجمة إسرائيل رداً على الاغتيالات في بيروت وطهران، بعد قتل المسؤول العسكري لحزب الله فؤاد شكر ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية.

وفي السياق، مددت شركتا يونايتد إيرلاينز ودلتا إيرلاينز الأميركيتان، اللتان كانتا من أولى الشركات التي علقت رحلاتها إلى إسرائيل في بداية الأزمة الحالية، موعد إعادة تسيير رحلاتها إلى إسرائيل حتى نهاية أغسطس.

وزادت شركات الطيران الإسرائيلية رحلاتها إلى مطاري لارنكا في قبرص وأثينا في اليونان، لتعويض نقص المقاعد الناتج عن رحيل الشركات الأجنبية، إلا أن قدرتها على نقل الإسرائيليين العالقين حول العالم محدودة.

ويرجع ذلك إلى العدد القليل نسبياً من الطائرات التي تمتلكها ويسبب اتفاقيات «الإيجار الشامل للخدمة» التي تبرمها في مواسم الذروة مع شركات الطيران الأجنبية، وفي أعقاب التوترات الأمنية، أصبح حتى أفراد الطواقم الأجنبية على هذه الرحلات يخشون القدوم إلى إسرائيل.

مطار بن غوريون، 14 إبريل 2024 (Getty)

رؤية

حقيقة التطبيع الزراعي الإسرائيلي مع مصر

عبد التواب بركات

بعد أربع حروب بين مصر وإسرائيل، انخرط رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن مع الرئيس المصري أنور السادات في مفاوضات سرية بهدف التوصل إلى حل سلمي للصراع الدائر بين بلديهما. وتطورت المبادرات إلى مفاوضات برعاية الولايات المتحدة أدت إلى ابرام اتفاقية كامب ديفيد للسلام عام 1979. ودعت الاتفاقية إلى تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل من خلال التعاون الثنائي في التجارة والثقافة والعلوم برعاية أميركية.

وبعد أن خفتت حدة الحماسة العفوية الأولى، بدأت قطاعات من المجتمع المصري، وخصوصاً المجتمع الفكري، بمعارضة معاهدة السلام، ما يؤكد أن قرار التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل كان قراراً شخصياً للرئيس السادات. وعلى الرغم من احترام الاتفاقية رسمياً من قبل الحكومتين، إلا أن العلاقة بينهما ظلت رسمية في الغالب وعلى المستوى الحكومي فقط.

وأظهرت النقابات المهنية المصرية معارضة شديدة لمعاهدة السلام. ومنعت نقابة الأطباء المصرية وغيرها من نقابات المحامين والصحافيين والكتّاب وغيرها، ولا تزال تمنع، التعاون مع دولة الاحتلال أو السفر إليها. وحتى اليوم، يظل المهنيون المصريون الذين لا يلتزمون هذا الحظر عرضة للهجوم، ولا تزال الجامعات المصرية تحتفظ بمشاعر قوية معادية للسلام و/أو معادية لإسرائيل. ورغم أن مصر أوفت بوعدها بتوريد النفط والغاز من سيناء، إلى إسرائيل بنحو شبه مجاني، فإن اتفاقية السلام لم تجلب سوى قدر محدود من التجارة، ولا تزال السياحة غير متكافئة إلى حد كبير، حيث يزور مصر عدد أكبر بكثير من الإسرائيليين مقارنة بالعكس. ومع ذلك، أدى التعاون الإسرائيلي المصري في مجال الزراعة على وجه الخصوص إلى محاولة لكسر جليد هذا «السلام البارد»، وخلق علاقة تطبيع ناجحة بين البلدين، وذلك برعاية وزيري الزراعة، المصري مصطفى داوود، والإسرائيلي أرئيل شارون.

روجت الحكومة الإسرائيلية بين الأكاديميين المصريين أن الزراعة في إسرائيل بدأت مع موجة الاستيطان اليهودي في أواخر القرن التاسع عشر. فقد نظمت الوكالة اليهودية مركزاً للأبحاث الزراعية في عشرينيات القرن العشرين، وتأسست كلية الزراعة في الجامعة العبرية في أربعينيات القرن العشرين. وتزعم أن إسرائيل تمتلك نظاماً زراعياً حديثاً يعتمد على الميكنة والعلم إلى حد كبير، ويقوم بقدر كبير على البحوث الزراعية المتخصصة في تربية نباتات المحاصيل عالية الغلة التي تتكيف مع الظروف شبه الصحراوية والتي يمكن نقلها إلى مصر.

وخلال سنوات قليلة، شمل التعاون الزراعي بين البلدين برنامجاً تدريبياً ضخماً لآلاف المهندسين الزراعيين المصريين في دولة الاحتلال. وعلى النقيض من العلاقات الباردة التي سادت في مجالات أخرى من التعاون، فقد وقعت وزارتا الزراعة، المصرية والإسرائيلية، مذكرة تفاهم في وقت مبكر من عام 1980، وتبع ذلك عدة مذكرات تفاهم إضافية.

وكان السادات نفسه هو الذي بادر وشجع التعاون بين دولة الاحتلال ومصر في القضايا الزراعية. وكان هو أول من وافق على زيارة أحد المهندسين الزراعيين المصريين، واسمه ناصف أبو ندا، إسرائيل، وطلب شخصياً من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، في أثناء زيارته الأولى لمصر، مساعدة إسرائيل في إنشاء مزرعة حديثة في قرية السادات ومسقط رأسه في ميت أبو الكوم. وشارك وزير الزراعة المصري شخصياً في هذا البرنامج التعاوني على أساس يومي تقريباً. ويجري تنسيق المشاركة الإسرائيلية من قبل مدير المكتب الزراعي المشترك بين مصر وإسرائيل التابع لوزارة الزراعة الإسرائيلية. وشارك الآلاف من العلماء والمهندسين الزراعيين والطلاب المصريين والإسرائيليين في التعاون الزراعي بدعم مالي أميركي. وبالإضافة إلى أموال المعونة الأميركية، تلقى التعاون الزراعي بين البلدين أموالاً من مؤسسة جائزة البرت اينشتاين للسلام بشيكاغو، والحكومتين الهولندية والدنماركية. وتدعم هذه الأموال المزارع التجريبية المشتركة بطريقة سرية حتى لا يهاجمها المصريون.

وأنشأت مصر الهيئة العامة للإنتاج الزراعي، للتعاون الزراعي مع شركة أجريديف الإسرائيلية التي أنشأت مزرعة نموذجية في محطة بحوث الجميزة في منطقة البلتا، لإدخال أصناف الفاكهة والخضروات الإسرائيلية في الزراعة المصرية.

تعرّض يوسف والي، وزير الزراعة في عهد حسني مبارك ومهندس التطبيع مع إسرائيل، للاستجواب تحت قبة البرلمان بسبب التطبيع الإسرائيلي في مجال الزراعة، واستقدام خبراء زراعيين إسرائيليين للعمل في مشاريع بحثية بمركز البحوث الزراعية المصري، وإيفاده أكثر من ألفين من الباحثين الزراعيين المصريين إلى إسرائيل في مهمات تدريبية طويلة.

لم ينكر والي كلام النواب، وبرر هذه السياسة بأن مصر هي التي تستفيد من التكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية المتقدمة في تحديث الزراعة المصرية. وقال إن خبراء الزراعة الإسرائيليين نقلوا تكنولوجيا زراعة الكاكي وتفاح الأنا والموز الإلياس الطويل والعنب من إسرائيل إلى مصر، وإن هذه الفاكهة انتشرت زراعتها في محافظة الغربية. مع العلم أن محافظة الغربية هي مركز دلتا مصر، وزراعة الفاكهة في أراضي الدلتا المحدودة التي تكونت عبر ملايين السنين من الغرين (الطمي) الذي تحمله مياه النيل عبر آلاف الكيلومترات من الهضبة الحبشية والتي لا يمكن تعويضها أو تجديدها هي جريمة سياسية واقتصادية. ذلك أن أراضي الدلتا طينية، تكثر زراعة محاصيل الحبوب فيها، وتزيد إنتاجيتها من القمح والذرة والأرز أكثر من الأراضي الصحراوية. أما الفاكهة، فتكثر زراعتها في الأراضي الرملية الخفيفة والمستصلحة في صحراء مصر الواسعة. وبهذه السياسة المقلوبة، تراجعت إنتاجية الفاكهة في أراضي الدلتا، وتراجعت إنتاجية المحاصيل في الأراضي الرملية. وكانت النتيجة تدمير الأمن الغذائي المصري، واعتماد مصر على الولايات المتحدة في توفير القمح اللازم لصناعة الخبز والذرة وفول الصويا، وتدخل الأخيرة في رسم السياسة المصرية داخلياً ومع جيرانها في الخليج وفلسطين وإسرائيل. وفشل والي في الرد على تداعيات التطبيع الزراعي مع إسرائيل من خراب وكوارث على الزراعة المصرية التي كانت قاطرة الاقتصاد المصري، من تراجع إنتاج القمح والذرة والقطن المصري فائق الطول، وإغراق الزراعات المصرية بالمبيدات الإسرائيلية المسرطنة.